Document: EB 2017/LOT/P.8
Date: 3 August 2017
Distribution: Public
Original: French

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة مقترح تقديمها إلى جمهورية بوروندي من أجل مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Sana F.K. Jatta
المدير الإقليمي
رقم الهاتف: 2446 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.jatta@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **ii**

موجز التمويل **iii**

توصية بالموافقة **1**

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 1

ثانيا- وصف المشروع **2**

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 2

باء- الهدف الإنمائي للمشروع 3

جيم- المكونات/النتائج 3

ألف- النهج 3

باء- الإطار التنظيمي 4

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة 5

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 5

هاء- الإشراف 7

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **7**

ألف- تكاليف المشروع 7

باء- تمويل المشروع 9

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 9

دال- الاستدامة 9

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 10

خامسا- الاعتبارات المؤسسية **11**

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 11

باء- المواءمة والتنسيق 11

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 11

دال- الانخراط في السياسات 12

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني **12**

سابعا- التوصية **12**

الذيول

الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

الثاني – الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

بوروندي

مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي

تقرير الرئيس

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: 19-7-2017

جمهورية بوروندي
مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	وزارة المالية والموازنة والخصخصة
البلد المستفيد من المنحة:	جمهورية بوروندي
الوكالة المنفذة:	الصندوق
التكاليف الإجمالية للمشروع:	38.609 مليون دولار أمريكي
مبلغ منحة الصندوق بموجب إطار القدرة على تحمل الديون (في إطار دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 2016-2018):	17.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 24.94 مليون دولار أمريكي تقريبا)
مساهمة البلد المستفيد من المنحة:	2.60 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.13 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر
مدة المشروع:	سبع سنوات

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها إلى جمهورية بوروندي من أجل مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي، على النحو الوارد في الفقرة 48.

منحة مقترح تقديمها إلى جمهورية بوروندي من أجل مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر

1- تشير التقديرات إلى أن عدد سكان بوروندي بلغ 10.2 مليون نسمة في عام 2016. وتعيش أغلبية السكان في المناطق الريفية (90 في المائة)، ومعظم السكان من الشباب إذ يبلغ متوسط العمر 17 عاما. ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2015 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحتل بوروندي المرتبة 184 من بين 188 بلدا، بمؤشر قدره 0.404. ويرجع هذا الترتيب أساسا إلى ارتفاع معدل الفقر، الذي يؤثر على شخصين من بين كل ثلاثة أشخاص،[1] وإلى أن أكثر من 90 في المائة من السكان يعيشون على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم.

2- والناتج المحلي الإجمالي للبلد هو الأدنى في العالم، إذ يبلغ 285.95 دولارا أمريكيا للفرد وفقا لصندوق النقد الدولي. وحسب صندوق النقد الدولي، قد يكون التراجع الاقتصادي قد وصل إلى 7.2 في المائة في عام 2016.[2] وبالإضافة إلى ذلك، فإن مؤشر الجوع في بوروندي هو الأعلى بين جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.[3]

3- ويواجه البلد صعوبات رئيسية هي: 1) النمو السكاني الكبير، الذي يضع ضغوطا على الأراضي وضغوطا على الموارد الطبيعية؛ 2) عدم كفاءة استخدام تقنيات الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية؛ 3) نقص الطاقة في المناطق النائية؛ 4) مشاكل التسيير؛ 5) تدهور معدلات التبادل التجاري بسبب انخفاض أسعار البن والشاي، وهما المنتجان الرئيسيان اللذان يصدرهما البلد؛ 6) عدم الاستقرار السياسي.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

4- يتواءم مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي مع الهدفين الاستراتيجيين الثاني والثالث من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلد للفترة 2016-2020 وهما على التوالي، "تنمية سلاسل القيمة عن طريق هيكلة منظمات المنتجين من خلال حفز النمو الاقتصادي وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ" و"تعزيز مشاركة

[1] بوروندي: ملامح ومحددات الفقر – تقرير مسح الظروف المعيشية للأسر 2014/2013، مايو/أيار 2015، معهد الإحصاءات والدراسات الاقتصادية في بوروندي.

[2] خطة الاستجابة الإنسانية، يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2016، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

[3] تقرير سياسات الأغذية العالمية لعام 2016، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

الفئات الضعيفة في الديناميات الاقتصادية بشكل عام وفي تلك التي يتم تعزيزها في إطار سلاسل القيمة التي تحظى بالدعم". ويتضمن هذا النهج العناصر الرئيسية التالية: 1) توفير الخدمات المالية وغير المالية للفئات المستهدفة من مشروعات الصندوق؛ 2) تمويل المشروعات الزراعية وغير الزراعية الصغرى في القطاع الريفي؛ 3) استهداف المشروعات المدرجة في حافظة الصندوق، في مناطق التدخل، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الجهات الفاعلة، المستهدفة من المشروعات التقنية وغيرها من المشروعات (الأفراد والمجموعات والشركات، بما في ذلك أصحاب المشروعات الصغيرة والتعاونيات، وما إلى ذلك).

5- وبالإضافة إلى ذلك، يستند الأساس المنطقي لمشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي إلى الأهداف الرئيسية التالية:

1) توسيع المجال الذي تتيحه مشروعات الصندوق التقنية الجارية عن طريق السماح بسد الفجوات بين طلب السكان الريفيين على التمويل والمعروض منه من جانب مؤسسات التمويل الصغري من الناحيتين الكمية والنوعية؛

2) تشجيع مؤسسات التمويل الصغري على تقديم مجموعة أكثر اكتمالا من الخدمات المالية وغير المالية، تناسب احتياجات السكان الريفيين وتمديد مدى وصولها في المناطق الريفية بشكل مستدام؛

3) إكمال العمل المضطلع به في إطار المشروعات التقنية للصندوق لتحويل التعاونيات تدريجيا إلى أصحاب مصلحة موثوقين وذوي مصداقية لدى مؤسسات التمويل الصغري والبنوك والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة؛

4) إثبات أنه من الممكن استحداث مسارات للخروج من الفقر المدقع من خلال الجمع بين الوصول إلى الخدمات المالية ومجموعة من الخدمات غير المالية. وقد حظت ربحية عشرة أنشطة مدرة للدخل بالتقدير (تسويق الفاصولياء والأرز والموز والبطاطا والأفوكادو والماعز والذرة وتجهيز الموز)؛

5) المساهمة في تعزيز القدرات التقنية للبنك المركزي البوروندي في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تحقيق الشمول المالي فعلا دون النجاح الكامل لمهمة شبكة مؤسسات التمويل الصغري؛

6) المساهمة في تعزيز قدرات شبكة مؤسسات التمويل الصغري للنجاح في مهمتها، من الناحية التقنية؛

7) إثراء المناقشات بشأن الشمول المالي الريفي والمساهمة في تحديثه.

ثانيا- وصف المشروع

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

6- يتعلق المشروع بالتمويل الشامل لجميع المناطق الريفية في المقاطعات الثمان عشرة في بوروندي. غير أن الأنشطة ستتركز في البداية في المناطق التي تتضمن المشروعات التقنية للصندوق، أي المقاطعات الثلاث عشرة التي يغطيها مشروع دعم تكثيف الزراعة وزيادة قيمتها في بوروندي، والمرحلة الثانية من برنامج تنمية سلاسل القيمة، ومشروع تعجيل تحقيق الهدف الإنمائي للألفية 1-جيم، والبرنامج الوطني للأمن الغذائي والتنمية الريفية في إمبو وموزو. وسيتم بعد ذلك توسيع نطاق دعم المشروع في المقاطعات الأخرى.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

7- الهدف العام لمشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي هو المساهمة في الحد من الفقر بشكل مستدام في بوروندي.

8- الهدف الإنمائي لمشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي هو تعزيز الشمول المالي للسكان الريفيين (المنتجون، ومنظمات المنتجين، والفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك النساء والشباب وأصحاب المشروعات الصغرى) من المزارعين وغير المزارعين، من خلال سد الفجوات بين العرض من الخدمات المالية وغير المالية والطلب عليها.

جيم- المكونات/النتائج

9- يتمحور هذا المشروع حول ثلاثة مكونات: 1) المساهمة في تفعيل استراتيجية الشمول المالي؛ 2) تعزيز توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية لتلبية احتياجات السكان المستهدفين بشكل أفضل؛ 3) تنسيق المشروع.

10- **المكون 1: المساهمة في تفعيل استراتيجية الشمول المالي.** لا يمكن أن يكون الشمول المالي فعالا بدون: 1) التنفيذ الفعال لاستراتيجية ملائمة، ولا سيما في ضوء تغير البيئة باستمرار؛ 2) تأمين قطاع التمويل الصغري. وبالتالي، يهدف المكون 1 إلى تحقيق ثلاثة أهداف: 1) المساهمة في تحديث الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي؛ 2) المساهمة في تعزيز المهارات التقنية لدائرة التمويل الصغري في البنك المركزي البوروندي؛ 3) المساهمة في تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الأخرى الرئيسية، لتحقيق شمول مالي فعال.

11- **المكون 2: تعزيز توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية لتلبية احتياجات السكان المستهدفين بشكل أفضل.** استجابة للاحتياجات المعرب عنها وغير الملباة إلى حد كبير، سيتعين توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الخاصة بالائتمان والادخار، بالإضافة إلى تلك المذكورة أدناه: 1) الائتمان (وفقا لقدرة الفئات المستهدفة على السداد وتدفقاتهم النقدية، ستكون الخدمات المالية الخاصة بالائتمان التالية أنسب): ائتمان الإنتاج (يغطي جميع مراحل الإنتاج)، وائتمان للأنشطة المدرة للدخل وائتمان وقائي (لتخفيف الضغوط عن الأسر وتجنب اللجوء إلى التجار)؛ 2) الادخار: خطة لاستثمار المدخرات أو صندوق ادخار (الودائع المدعومة بالائتمان، والتي تدفع عند تسديد الائتمان)، وخطة ادخار تقليدية؛ و3) آليات لمعالجة الحالات التي لا يوجد فيها تأمين في حالة وفاة المقترض و/أو الكوارث الطبيعية (حالة مزارعي الأرز).

12- **المكون 3: تنسيق مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي.** يهدف المكون 3 إلى تنسيق وإدارة المشروع بشكل سليم وشفاف، من خلال التنسيق العام، ووظائف الإدارة والمالية والتوريد.

ثالثا- تنفيذ المشروع

ألف- النهج

13- يأتي مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي ضمن "نهج البرنامج القطري" للصندوق في بوروندي. ولن تتعامل المشروعات التقنية التي يمولها الصندوق مع مؤسسات التمويل الصغري مباشرة، ولكن ستُدمج الأنشطة المتعلقة بالتمويل الريفي والزراعي في مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي.

14- وقد تم تصميم مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي وفقا لنهج شامل يهدف إلى ضمان الحصول على خدمات متنوعة، وخاصة الخدمات المالية لتعزيز ظهور مجموعة واسعة من الشركات الزراعية وغير الزراعية المراعية لمصلحة الفقراء في بوروندي. ويُدمِج هذا النهج ركيزتي استراتيجية الأمن الغذائي: 1) توافر الموارد الغذائية على المستوى الوطني من خلال تمويل الإنتاج الزراعي والحيواني؛ 2) الوصول إلى الموارد الغذائية، من خلال تمويل الأنشطة المدرة للدخل للفقراء.

15- وتأخذ استراتيجية الشمول المالي لمشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي بعين الاعتبار الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا المستبعدة من إمكانية الحصول على التمويل الصغري وسيتسق نموذج التقدم المعتمد لتعجيل الشمول المالي مع هذه الاستراتيجية.

16- وستشارك مجموعة متنوعة من الشركاء في تنفيذ مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي، بما في ذلك: 1) البنك المركزي البوروندي بالنسبة للمسائل التنظيمية؛ 2) القطاع المصرفي الخاص لإدارة الأموال وإعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغري؛ 3) مؤسسات التمويل الصغري لتمويل المستفيدين النهائيين؛ 4) الجهات الفاعلة في القطاع الريفي والزراعي وغير الزراعي (صغار المنتجين ومربو الماشية والتجار والمصنعون والحرفيون والتعاونيات والجهات الفاعلة في القطاعين الخاص المعنية بسلاسل القيمة)؛ 5) الضعفاء من النساء والشباب. ويشمل الدعم المتوخى مستويات القطاع المالي التالية: 1) الكلي (دعم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي)؛ 2) المتوسط (دعم الجهات الفاعلة المعنية بالإشراف على قطاع التمويل الصغري والجهات المسؤولة عن تعزيز أنشطة التمويل الصغري)؛ 3) الصغري (دعم مؤسسات التمويل الصغري والفئات المستهدفة).

17- ويستند الأساس المنطقي لإعادة التمويل وإنشاء خطوط الائتمان إلى ما يلي: 1) تردد مؤسسات التمويل الصغري في تمويل الفئات المستهدفة من المشروع (التي تعتبر في خطر)؛ 2) القيود التنظيمية الشديدة (المتعلقة بحدود المخاطر التي يمكن أن تتقبلها مؤسسات التمويل الصغري)؛ 3) التنشيط المتوقع للأنشطة الاقتصادية (الذي سيرجع أساسا إلى تمويل عدد أكبر من المستفيدين، وتطوير خدمات مالية جديدة خاصة بالائتمان). ولن تقتصر خطوط الائتمان هذه على مدة المشروعات، كما كان الحال بالنسبة للمشروعات التقنية للصندوق. كما أنه سيمكن تجديد موارد الصناديق بشكل مستمر من جانب مؤسسات إعادة التمويل التي تمنح ائتمانات لفترة أطول. وتتيح آلية "الصناديق الدوارة" هذه مجموعة أكبر من المنتجات المالية، بما في ذلك الائتمان متوسط المدى غير المتاح حاليا في المناطق الريفية.

باء- الإطار التنظيمي

18- ستكون الوزارة المسؤولة هي وزارة المالية والموازنة والخصخصة، وبالتفويض ستكون وزارة الزراعة والثروة الحيوانية المسؤولة عن مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي. وسوف يُعهد تنفيذ المشروع إلى وحدة تيسير وتنسيق المشروع التي ستتألف من وحدة مالية تقنية مسؤولة عن التحقق والتأكد من عمل البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، الذي سيكون مسؤولا عن إدارة طلبات التمويل المقدمة من المستفيدين وإدارة ملفات مؤسسات التمويل الصغري المختارة لإعادة توزيع التمويل.

19- وستتولى اللجنة التوجيهية ولجنة فرعية تقنية المسؤولية عن توجيه ومراقبة مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي ككل. وكما هو الحال في المشروعات الأخرى التي يمولها أو يديرها الصندوق، سيتم إنشاء وحدة لتيسير وتنسيق المشروع تتمتع بالاستقلالية في إدارة الشؤون الإدارية والمالية. وستتعاون وحدة تيسير وتنسيق

المشروع مع وحدات التنسيق الوطنية والإقليمية الأخرى للمشروعات القائمة من أجل تحسين الإدارة العامة لبرنامج الصندوق في بوروندي وزيادة فعاليته.

20- وسيستند تخطيط مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي إلى برامج العمل والميزانيات السنوية التي ستُعد بطريقة تشاركية.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة

21- شأنه شأن مشروعات برنامج الصندوق الأخرى، سيُنفذ مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي على أساس برامج العمل والميزانيات السنوية. وسيتم وضعها بطريقة تصاعدية وتشاركية. وستُوحد وحدة تيسير وتنسيق المشروع برامج العمل والميزانيات السنوية، بناء على مقترحات وحدات التنسيق الإقليمية، التي ستُعد بالتعاون الوثيق مع المديريات الإقليمية للزراعة والثروة الحيوانية والحكومات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية. وستُقدم برامج العمل والميزانيات السنوية إلى لجنة تقنية لبحثها وإقرارها قبل إرسالها إلى الصندوق لإبداء عدم الاعتراض. وسيكون نهج التنفيذ مرنا، مما سيتيح إجراء مراجعة نصف سنوية لبرامج العمل والميزانيات السنوية خلال السنة المالية.

22- وسيكون نظام الرصد والتقييم تشاركيا، ويستند إلى النتائج والآثار وفقا للمبادئ التوجيهية لنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق. ويجب أن يكون نظام الرصد والتقييم عاملا وفعالا. وسوف يسمح بمعرفة مدى استخدام الموارد، وقياس التقدم المحرز في تنفيذ المشروع في أي وقت، وتحديد وتقييم النتائج والآثار ومدى تقدير المستفيدين لها. وسيُدمج نظام الرصد والتقييم في النهج البرنامجي للصندوق وسيتم تنسيقه مع مشروعات وبرامج الصندوق قيد التطوير والتفعيل التي تشارك فيها المديريات الإقليمية للزراعة والثروة الحيوانية. وسيتم توفير مساعدة تقنية متخصصة في مجال حوسبة نظم الرصد والتقييم، لا سيما من خلال تصميم حلول حاسوبية بسيطة مصممة لضمان التنسيق والتكامل.

23- وتنطوي آلية التعلم على تحديد وتوثيق ونشر المعرفة على مختلف المستويات. وسوف يستند مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي إلى المصادر الرئيسية للمعرفة التالية: 1) المعرفة الناشئة عن آليات الرصد والتقييم التي تولد معلومات من البيانات التي يتم جمعها والتي توثق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تنفيذ المشروع؛ 2) المعرفة الناشئة عن المجتمعات المحلية والمكتسبة في إطار "عملية تعلم بالممارسة" والتقييمات الذاتية التشاركية؛ 3) تجارب مقدمي الخدمات وشركاء التنفيذ في سياقات أخرى (الشراكات ومجالات العمل الأخرى)؛ 4) مؤسسات الدولة ومختلف أصحاب المصلحة؛ 5) البحث والتطوير؛ 6) تحليلات الخبراء المشاركين في تنفيذ مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي؛ 7) تبادل الخبرات بين مشروعات الصندوق ومشروعات الشركاء التقنيين والماليين الآخرين على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والدولي. وتسهم الاستفادة من المعرفة في تحسين أداء المشروعات والبرامج وصياغة تدخلات جديدة.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

24- سيتم تنفيذ المشروع في جميع المقاطعات التي تغطيها المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق. وسيُنفذ وفقا للنهج البرنامجي الذي بدأ مع برنامج تنمية سلاسل القيمة والبرنامج الوطني للأمن الغذائي والتنمية الريفية في إمبو وموزو ومشروع دعم تكثيف الزراعة وزيادة قيمتها في بوروندي. وبالتالي، سيتم تنظيم هيكل مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي وفقا لهذه البرامج وسيستفيد من الخبرات وأفضل الممارسات القائمة في مشروعات

وبرامج الصندوق الأخرى في البلد، التي تكون فيها جودة التنظيم الإداري والمالي مرضية. ولتحقيق هذا الهدف، سيعمل المشروع مباشرة مع الشركاء مقدمي الخدمات التقنية (البنك الوطني للتنمية الاقتصادية خلال السنوات الثلاث الأولى، وستنضم بنوك تجارية أخرى في وقت لاحق ومؤسسات التمويل الصغري) لإدارة أموال إعادة التمويل.

25- وستُنفذ وحدة تيسير وتنسيق المشروع هذا المشروع تحت إشراف اللجنة الفرعية التقنية، التي ستكون هيئة تقنية ونشطة للمشروع. وسيقوم البنك الوطني للتنمية الاقتصادية بإدارة الأموال خلال السنوات الثلاث الأولى، بالتعاون مع الوحدة المالية التقنية لوحدة تيسير وتنسيق المشروع.

26- وفي نهاية فترة السنوات الثلاث، سيجري تقييم لنتائج البنك الوطني للتنمية الاقتصادية للتحقق من بلوغ الأهداف. واستنادا إلى نتائج التقييم، ستقرر اللجنة الفرعية التقنية مواصلة إدارة أموال إعادة التمويل لمؤسسات التمويل الصغري مع البنك الوطني للتنمية الاقتصادية أو توسيع نشاط إعادة التمويل ليشمل بنوكا تجارية أخرى.

27- وستحدد اللجنة التقنية الفرعية التوجهات العامة، وقواعد استخدام الأموال والحدود على الاستخدام. وستجري اللجنة عملها الإشرافي من خلال الوحدة التقنية لوحدة تيسير وتنسيق المشروع في البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، الذي سيكون مديرا لأموال إعادة التمويل.

28- ويتعين فتح الحساب المخصص في البنك المركزي البوروندي لتلقي الأموال من الصندوق. كما يتعين فتح حسابين للعمليات في بنك تجاري مقبول لدى الجهة المستفيدة لتيسير نقل الموارد بين جهات التنسيق ومقدمي السلع والخدمات، ومؤسسات التمويل الصغري. وسيتم فتح حساب فرعي للعمليات على مستوى كل وحدة إقليمية من وحدات تيسير وتنسيق المشروع، في بنك تجاري مقبول لدى الصندوق. وستتم إدارة الحسابات المصرفية وفقا لمبدأ التوقيع المزدوج.

29- ويجب أن يجري محاسب وحدة تيسير وتنسيق المشروع التسوية الشهرية للحسابات، ويتحقق منها المسؤول الإداري والمالي ويوافق عليها المنسق. ويجب أن يقوم محاسب وحدة تيسير وتنسيق المشروع بتجديد الحساب المخصص شهريا، ويتحقق منه المسؤول الإداري والمالي ويوافق عليه المنسق. وينبغي أن تتم التسويات المصرفية على مستوى المناطق من قبل أمين الحسابات وأن يتحقق منها المسؤول الإداري والمالي خلال بعثات تحقق دورية (شهرية).

30- وسيُحدد دليل الإجراءات والقواعد جميع طرائق صرف الأموال من المؤسسات المالية إلى مؤسسات التمويل الصغري. وينبغي أن تمتد المراجعات الخارجية للحسابات لتشمل تقصي أثر الموارد التي أتيحت لمقدمي الخدمات–الشركاء لتنفيذ مكونات المشروع ومكوناته الفرعية، وكذلك مؤسسات التمويل الصغري والمؤسسات المالية بالنسبة لعائد أموال إعادة التمويل ومستوى تغطية المخاطر.

31- وسيتم توفير الأشغال واللوازم، فضلا عن الخدمات التي تتطلب خبرة متخصصة أو استشارات، المطلوبة لتنفيذ المشروع والتي يتعين تمويلها من خلال اتفاقية التمويل، وفقا لقواعد التوريد المعمول بها في بوروندي.

32- وسيتم وضع خطة توريد على أساس برامج العمل والميزانيات السنوية كل عام على المستويين الوطني والإقليمي. وتحدد هذه الخطة طرائق التوريد والتكاليف التقديرية، والجداول الزمنية، وما إلى ذلك. وبالنظر إلى أن المشروع يندرج ضمن منطق النهج البرنامجي، فإن عملية التوريد في مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي ستتم من خلال المجموعة المشتركة للتوريد القائمة على مستوى وحدات تيسير وتنسيق المشروعات القائمة (المرحلة الثانية من برنامج تنمية سلاسل القيمة أو البرنامج الوطني للأمن الغذائي والتنمية الريفية في إمبو وموزو). وستكون

المجموعة المشتركة مسؤولة عن إجراء جميع عمليات التوريد/العقود مع الجهات المسؤولة عن المكونات والتي تعد كراسات المواصفات التقنية.

هاء- الإشراف

33- سيشترك الصندوق والحكومة في الإشراف على المشروع، في شكل بعثات إشراف نصف سنوية خلال السنوات الثلاث الأولى، وبعد ذلك من خلال إشراف سنوي. وستضاف إلى هذه بعثات دعم التنفيذ، وفقا لسير الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تنظيم أربع بعثات للمراجعة الداخلية كل عام على المستوى المركزي والإقليمي. وستبحث كل بعثة إشراف حالة تقدم البرنامج مقابل النتائج المتوقعة. وستبحث مدى إقامة شراكات مع الهيئات الحكومية على المستوى المركزي ومستوى قطاع التمويل الصغري. وسيجري الصندوق والحكومة استعراضا مشتركا في منتصف المدة. وستصدر هذه البعثات توصيات لوحدة تيسير وتنسيق المشروع، والوزارة المسؤولة عن المشروع واللجنة الفرعية التقنية. وسوف تشارك جميع الوزارات المعنية في بعثات الإشراف.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

34- تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بنحو 38.61 مليون دولار أمريكي، أو 62.5 مليار فرنك بوروندي. ويصل تمويل الصندوق، المقدم في شكل منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون (في إطار دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 2016-2018)، إلى ما يقرب من 24.94 مليون دولار أمريكي. وتبلغ التكاليف الأساسية ما يقرب من 37.08 مليون دولار أمريكي (أو 59.93 مليار فرنك بوروندي)، أي 96 في المائة من إجمالي التكاليف. وتبلغ مخصصات الطوارئ المادية والسعرية 1.53 مليون دولار أمريكي، أي 4 في المائة من التكاليف الأساسية.[4] وتشكل التكاليف الاستثمارية 82.5 في المائة من تكاليف المشروع في حين تشكل التكاليف التشغيلية 17.5 في المائة من هذه التكاليف.

[4] بسبب ارتفاع معدل التضخم، أي أكثر من 8 في المائة في المتوسط للفترة 2008-2014 وانخفاض سنوي قدره 5.5 في المائة في عام 2015.

الجدول 1

تكاليف المشروع بحسب الجهة الممولة والمكون

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون	منحة الصندوق		مؤسسات التمويل الصغري/البنوك		المستفيدون		الحكومة		المجموع
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ
1- المساهمة في تفعيل استراتيجية الشمول المالي									
1-1 تحديث الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي	140	99.4	-	-	-	-	1	0.6	141
1-2 دعم وتعزيز قدرات شبكة مؤسسات التمويل الصغري/ وحدة تيسير وتنسق المشروع/وحدة التيسير والتنسيق الإقليمية/الوزارات	352	93.6	-	-	-	-	24	6.4	376
1-3 تعزيز الرقابة والإشراف على مؤسسات التمويل الصغري	446	100	-	-	-	-	0	-	446
المجموع الفرعي	937	97.4	-	-	-	-	25	2.6	962
2- تعزيز توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية لتلبية احتياجات السكان المستهدفين بشكل أفضل									
2-1 تحسين الشمول المالي عن طريق تمويل صغار المزارعين وتعاونياتهم	15 035	58	8 297	32	1 951	7.5	630	2.4	25 912
2-2 تحسين الشمول المالي للأسر من خلال الأنشطة المدرة للدخل والشباب أصحاب المشروعات الصغرى	1 846	68.2	553	20.4	175	6.4	134	4.9	2 707
2-3 تحسين الشمول المالي عن طريق آلية تخرج لأكثر الفئات ضعفا	3 028	97	95	3.0	-	-	-	-	3 123
المجموع الفرعي	19 909	62.7	8 944	28.2	2 125	6.7	764	2.4	31 743
3- دعم هياكل التطوير والتنسيق والتيسير									
3-1 تيسير تنسيق المشروع	2 772	64.4	-	-	-	-	1 531	35.6	4 303
3-2 الرصد والتقييم وإدارة المعرفة والتواصل	1 317	82.2	-	-	-	-	285	17.8	1 602
المجموع الفرعي	4 089	69.2	-	-	-	-	1 816	30.8	5 904
المجموع	24 935	64.6	8 944	23.2	2 125	5.5	2 605	6.7	38 609

باء- تمويل المشروع

35- يرد موجز لخطة التمويل حسب فئة الإنفاق والجهة الممولة في الجدول أدناه.

الجدول 2

تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	مؤسسات التمويل								
	منحة الصندوق		*الصغري/البنوك*		*المستفيدون*		*الحكومة*		*المجموع*
	المبلغ	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*
1- التكاليف الاستثمارية									
ألف- الدراسات	1 071	82.3	-	-	-	-	231	17.7	1 302
باء- التدريب والمعلومات	1 638	82.5	-	-	-	-	348	17.5	1 986
جيم- المساعدة التقنية	3 395	96.3	-	-	-	-	129	3.7	3 525
دال- عقد توفير الخدمات	104	82	-	-	-	-	23	18	127
هاء- خط الائتمان	10 569	49.2	8 771	40.9	2 125	9.9	-	-	21 465
واو- المنحة	2 728	100	-	-	-	-	-	-	2 728
زاي- المعدات والمركبات	572	68.7	-	-	-	-	261	31.3	833
المجموع الفرعي	20 077	62.8	8 771	27.4	2 125	6.6	992	3.1	31 965
2- التكاليف المتكررة									
ألف- الرواتب والبدلات	4 386	79.5	174	3.1	-	-	957	17.3	5 517
باء- العمليات والصيانة	472	41.8	-	-	-	-	656	58.2	1 127
المجموع الفرعي	4 858	73.1	174	2.6	-	-	1 612	24.3	6 644
المجموع	24 935	64.6	8 944	23.2	2 125	5.5	2 605	6.7	38 609

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

36- استنادا إلى افتراض حسابات متحفظة لإجراءات عنصر التمويل الريفي والزراعي الذي يصاحب مختلف أنشطة المشروعات الجارية وعلى افتراض قبول سريع لتقديم الائتمان من قبل مؤسسات التمويل الصغري، فإن معدل العائد الاقتصادي الداخلي لمشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي سيكون 17.5 في المائة وسيكون صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يولدها المشروع، على أساس تكلفة لرأس المال قدرها 12 في المائة، قدره 4.010 مليون دولار أمريكي. ويعتمد هذا المعدل على وتيرة صرف الائتمان من جانب المؤسسات المالية ومعدل الاعتماد من جانب السكان المستهدفين.

دال- الاستدامة

37- ستهدف تدخلات مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي إلى ضمان ترسيخ الأنشطة بشكل مجد في المؤسسات القائمة، وبالتالي تهيئة الظروف المواتية لاستدامة المعرفة والأموال المستحدثة من خلال إدارة مهنية ومسؤولة. وعلى مستوى القطاع المالي، سيسمح مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي لجهاته الفاعلة بالتدخل بطريقة مسؤولة ومهنية في مجالات خبراتهم ومهاراتهم. وهكذا، سوف يكفل البنك الوطني للتنمية

الاقتصادية، في البداية، ثم البنوك التجارية الأخرى، في وقت لاحق، إعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغري من أموال الصندوق ومن مواردها الخاصة، من خلال تطبيق أفضل الممارسات من حيث التعلم وتحليل طلبات إعادة التمويل، فضلا عن الرصد/الاسترداد.

38- وستوفر مؤسسات التمويل الصغري التمويل اللازم للأسر الريفية ومنظمات المزارعين التي يستهدفها المشروع من خلال تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال التمويل الصغري. وسيدعم المشروع إدارة التمويل الصغري في البنك المركزي البوروندي، لكي يستطيع أن يمارس بفعالية وكفاءة الرقابة والإشراف على شركاء المشروع من مؤسسات التمويل الصغري. ومن شأن هذا الإطار، الذي يكون فيه كل طرف مسؤولا عن الإدارة السليمة لخطوط الائتمان التي يوفرها الصندوق، أن يضمن استدامة هذه الأموال للسكان الريفيين في بوروندي واستمرار التمويل الريفي والزراعي في نهاية المشروع.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

39- إن المخاطر الرئيسية التي قد تواجه المشروع وتدابير تخفيف أثرها هي: 1) مخاطر تدهور السياق السياسي والاقتصادي، مما يؤدي إلى الحاجة إلى رصد وثيق للإدارة الائتمانية للمشروع. وترتيب مؤسسي بسيط؛ 2) مخاطر الشراكة غير المرضية مع البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، والتي سيتم تخفيف أثرها عن طريق إبرام اتفاقية شراكة تستند إلى النتائج مع البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والتي يمكن وقفها بعد استعراض منتصف المدة للمشروع؛ 3) مخاطر سوء تخصيص مؤسسات التمويل الصغري لأموال خطوط الائتمان، مما سيتطلب أن تقدم هذه المؤسسات تقارير منتظمة إلى البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والمشروع؛ 4) مخاطر ضعف قدرة مؤسسات التمويل الصغري على الاستثمار في العالم الريفي والزراعي، والتي سيتم تخفيف أثرها من خلال تعزيز القدرات البشرية والمادية لمؤسسات التمويل الصغري من جانب مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي؛ 5) مخاطر عدم قبول مؤسسات التمويل الصغري للأسر، والتي سيتم تخفيف أثرها عن طريق تنفيذ مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي "لنموذج تدريجي" سيسمح لجزء من الفئات المستهدفة بالانتقال من فئة "الضعيفة جدا" إلى فئة "الضعيفة".

40- ومن ناحية الإدارة المالية، تم تقييم المخاطر القطرية ومخاطر المشروع على أنها "عالية". ففي عام 2015، احتلت بوروندي المرتبة 159 من بين 175 بلدا وفقا لمؤشر مؤشر إدراك الفساد، وهو ما يشكل تحسنا قدره ستة مراكز في الترتيب في سنتين مقارنة بعام 2012 (المرتبة 165). ومع ذلك، لا يزال هذا المستوى مرتفعا، ويستلزم اتخاذ تدابير في مجال إدارة المالية العامة بهدف تحسين التسيير والشفافية. ومن المقرر تنفيذ تدابير تخفيف الأثر التالية: 1) سيتم تعيين الموظفين الماليين الرئيسيين بمساعدة الصندوق ومكتب متخصص في مجال الموارد البشرية؛ 2) سيشتمل دليل الإجراءات على إجراءات الرقابة الداخلية التي يتعين تنفيذها، وجدولها الزمني، وأدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة ومصادر التحقق؛ وبالإضافة إلى ذلك، هناك وحدة مراجعة داخلية مشتركة لجميع مشروعات الحافظة القطرية للصندوق في البلد وسوف تضمن تطبيق الإجراءات بشكل سليم؛ ويمكن دعمها في وقت لاحق عن طريق مكتب متخصص لتقييم الرقابة الداخلية؛ 3) ينبغي شراء برمجية محاسبة تناسب إدارة المشروعات/البرامج مثل برمجية TOM2PRO وضبطها بشكل جيد، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المحاسبة العامة ومحاسبة الميزانيات والمحاور التحليلية الأخرى للإدارة. كما ينبغي أن تكون البرمجية قادرة على إصدار طلبات سداد الأموال تلقائيا، على أساس النماذج الخاصة بالصندوق، والكشوف المالية والتقارير المرحلية.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

41- تهدف الآلية المتوخاة في مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي إلى مشاركة الجهات الفاعلة المختلفة من القطاعين العام والخاص كل في مجال الكفاءات التي يتمتع بها. وستكون اللجنة التوجيهية، وهي هيئة مشتركة بين الوزارات وتدعمها اللجنة الفرعية التقنية، مسؤولة عن أنشطة التوجيه والرقابة المتعلقة بمشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي ككل. وسيكون البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، وهو مؤسسة مالية، مسؤولا عن ضمان إعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغري وضمان رصد إجراءات الاسترداد في النهاية. وستكون مؤسسات التمويل الصغري مسؤولة عن تمويل السكان الذين يستهدفهم المشروع من خلال تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال التمويل الصغري. وسيكون دور البنك المركزي البوروندي مراقبة الجهات الفاعلة المختلفة والإشراف عليها.

باء- المواءمة والتنسيق

42- يأتي مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي ضمن إطار استراتيجيتين مهمتين للقطاع الريفي والزراعي في بوروندي، وهما الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والاستراتيجية الزراعية الوطنية (وبالتالي الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي[5] التي تنفذ في إطارها الاستراتيجية الزراعية الوطنية)، التي تأتي ضمن الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر (المرحلة الثانية: 2010-2015). ويهدف الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر إلى تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنمو المستدام للقطاع الزراعي.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

43- سوف يسهم مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي في توليد المعرفة والابتكارات المتعلقة بآليات الشمول المالي للسكان الضعفاء، والمنتجات المالية التي تناسب الفقراء في القطاع الريفي والزراعي، وتحقيق الربحية في سلاسل القيمة عن طريق: 1) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للرصد والتقييم؛ 2) تحديد أسباب النجاح وأسباب الفشل؛ 3) توثيق الممارسات التقنية والإدارية والتنظيمية الجيدة على مستوى المستفيدين (التعاونيات) ومؤسسات التمويل الصغري؛ 4) تشجيع وتكرار ممارسات التسيير الجيدة ضمن حافظة مشروعات الصندوق؛ 5) نشر النتائج والمعرفة الناتجة عن البحث والتطوير؛ 6) الاستفادة من الخبرات في مجال تضافر الجهود مع الشركاء التقنيين والماليين الآخرين في المجالات التقنية وتلك المتعلقة ببناء القدرات؛ 7) توثيق حالات التجارب الناجحة التي تظهر أثر المشروع.

[5] خضعت الاستراتيجية الزراعية الوطنية والخطة الوطنية للاستثمار الزراعي لعملية إعادة صياغة تم التحقق منها في 1 أبريل/نيسان 2016. وسيتعين على الحكومة تنظيم مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة من أجل تعبئة الموارد. ويجري حاليا تحديث الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي والاستراتيجية الزراعية الوطنية.

دال- الانخراط في السياسات

44- لن يتدخل مشروع دعم الشمول المالي الزراعي والريفي في بوروندي بشكل مباشر فيما يتعلق بالتغييرات التنظيمية الجارية. ويمكن أن تتحقق هذه التغييرات بشكل غير مباشر أثناء تحديث الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2015-2020.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

45- ستشكل اتفاقية تمويل المشروع بين جمهورية بوروندي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى البلد المتلقي. وستوزع أثناء الدورة على أعضاء المجلس التنفيذي نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها على الأقل قبل خمسة أيام عمل من انتهاء الموعد النهائي البالغ 30 يوما من تاريخ إرسال تقرير الرئيس ووثيقة تصميم المشروع إلى أعضاء المجلس. وترد نسخة من هذه الاتفاقية في الذيل الأول لهذه الوثيقة.

46- وجمهورية بوروندي مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

47- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سابعا- التوصية

48- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية بوروندي منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها سبعة عشر مليون وتسعمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 950 17 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

Accord de financement négocié

(Négociations conclues le 31 juillet 2017)

Numéro du don: [numéro]

Nom du projet: Projet d'Appui à l'Inclusion Financière Agricole et Rurale du Burundi (PAIFAR-B) ("le
Projet")

République du Burundi ("le Bénéficiaire")

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds" ou "le FIDA")

(désigné individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2), et les clauses particulières (annexe 3).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, amendées en avril 2014 et toutes éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent accord. Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde au Bénéficiaire un don ("le financement"), que le Bénéficiaire utilise aux fins de l'exécution du Projet conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.

Section B

1. Le montant du don est de dix-sept millions neuf cent cinquante mille droits de tirage spéciaux (17 950 000 DTS).

2. L'exercice financier débute le 1er janvier et clôture le 31 décembre.

3. Un compte du Projet libellé en franc burundais destiné à recevoir la contribution du Bénéficiaire est ouvert au nom du Bénéficiaire auprès de la Banque de la République du Burundi (BRB).

4. Un compte désigné libellé en dollars des États-Unis destiné à recevoir les fonds provenant du don du Fonds est ouvert au nom du Bénéficiaire à la BRB.

5. Le Bénéficiaire contribue au titre des fonds de contrepartie pour un montant estimé à environ 2 605 000 USD. Ce montant est réparti comme suit (i) l'exonération de l'ensemble des droits, impôts, taxes et redevances diverses grevant les travaux, les biens et services du Projet, selon les procédures en vigueur sur le territoire du Bénéficiaire; et (ii) le paiement des coûts récurrents relatifs à la location de bâtiment.

Section C

1. L'agent principal du Projet est le Ministère de l'Agriculture et de l'Elevage.

2. La date d'achèvement du Projet est fixée au plus tard au septième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du don. La supervision du Projet est assurée conjointement par le Fonds et le Bénéficiaire.

Section E

1. Les éléments ci-dessous constituent des conditions préalables aux décaissements. Celles-ci s'ajoutent à la condition prévue à la section 4.02 b) des Conditions générales:

a) le recrutement du personnel clé du Projet, notamment: le/la Coordonnateur/trice, responsable administratif et financier, responsable en suivi-évaluation, spécialiste en microfinance rurale et comptable;

b) la préparation du canevas du manuel des procédures administratives et financières et sa validation par le FIDA; et

c) l'ouverture du compte désigné.

2. Le présent accord est soumis à la ratification du Bénéficiaire.

3. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour le Bénéficiaire:

Ministre
Ministère des Finances, du Budget et de la Privatisation
Boulevard du Japon N°1, Quartier Rohero 1
Bujumbura, Burundi

Pour le Fonds:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Le présent accord, en date du [introduire date], a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour le Bénéficiaire.

REPUBLIQUE DU BURUNDI

_____
Domitien Ndihokubwayo
Ministre des Finances, du Budget
et de la Privatisation

FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Gilbert F. Houngbo
Président

Annexe 1

Description du Projet et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Projet

1. *Population et zone cible*. Les potentiels bénéficiaires du PAIFAR-B sont constitués des groupes cibles ayant bénéficié des appuis des autres projets financés par le FIDA et de ceux situés dans la zone d'intervention du Projet, mais n'ayant pas été accompagnés par les projets techniques appuyés par le FIDA. Le PAIFAR-B touchera directement un total de 99 200 ménages ruraux, dans 17 provinces du Burundi. Dans un premier temps, seront concernées, les provinces et communes d'intervention des 5 projets actuellement opérationnels sur financement FIDA (PAIVA-B, PRODEFI, PRODEFI II, PROPA-O et PNSADR-IM). La zone cible concernera en priorité les provinces (8), communes et collines d'intervention du PRODEFI et du PAIVA-B, où des coopératives existent déjà et où les filières sont en cours de structuration. L'appui du Projet sera, ensuite, élargi aux autres provinces Les modalités de mise en œuvre seront précisées dans le Manuel d'exécution technique.

2. *Finalité*. Le Projet a pour finalité de contribuer à augmenter les revenus des ruraux pour une réduction durable de leur niveau de pauvreté.

3. *Objectifs.*. L'objectif de développement est de renforcer l'inclusion financière des populations rurales (les producteurs, les organisations de producteurs (OP), les plus vulnérables y compris les femmes, les jeunes et les microentrepreneurs), agricoles et non agricoles, en comblant les écarts entre la demande et l'offre de services financiers et non financiers.

4. *Composantes*. Le Projet comprend les composantes suivantes:

Composante 1. Contribuer à l'opérationnalisation de la stratégie d'inclusion financière

Composante 2. Renforcer l'offre de services financiers en milieu rural pour mieux répondre aux besoins des populations ciblées

Composante 3. Coordination du Projet

Composante 1. Contribuer à l'opérationnalisation de la stratégie d'inclusion financière. Les activités à mener dans le cadre de cette composante sont:

Sous-composante 1.1. Contribuer à l'actualisation de la Stratégie Nationale d'Inclusion Financière. Les principales activités à conduire dans le cadre de cette sous composante sont:

(i) Evaluation à mi-parcours et finale de la stratégie nationale de l'inclusion financière (SNIF) actuelle et élaboration de la nouvelle SNIF;

(ii) Réaliser une étude de satisfaction de la population cible sur l'offre en services financiers classiques des établissements de microfinance (EMF) et en particulier relative aux nouveaux services financiers autorisés;

(iii) Evaluation de la capacité des EMF à assurer une offre sécurisée des nouveaux services financiers autorisés par la Banque de la République du Burundi (BRB).

Sous-composante 1.2. Appuyer le renforcement du contrôle et de la supervision des EMF par le service de la microfinance de la BRB:

(i) Renforcement des compétences techniques du Service de la microfinance de la BRB en vue de permettre aux acteurs d'acquérir en temps limité, au-delà du savoir, le savoir-faire et le savoir-être dans chaque domaine abordé.

(ii) Amélioration du système de reporting des EMF en l'automatisant. Le Projet appuiera la mise en relation du logiciel BSA (Bank Supervision Application) aux SIG (logiciel) des EMF partenaires permettant de transmettre, en temps réel, les informations exigées sous le format requis.

Sous-composante 1.3. Appuyer le renforcement des capacités des autres acteurs clés en vue d'une inclusion financière efficace:

(i) Elaboration d'un plan de formation à moyen terme et appui à l'étude de faisabilité portant sur la création d'une académie de formation en microfinance;

(ii) Appui au renforcement des capacités des Ministères directement impliqués dans le suivi du PAIFAR-B en participant aux actions de renforcement de capacités mises en œuvre en direction des Institutions financières;

(iii) Appui au renforcement de capacités de l'Unité de Facilitation et de Coordination du Projet (UFCP) et des Unités de Facilitation et de Coordination Régionale (UFCR) contribuant à la mise en œuvre efficace du PAIFAR-B, notamment l'assistance technique en finance rurale et les formations spécifiques en finance rurale.

Composante 2. Renforcer l'offre de services financiers en milieu rural pour mieux répondre aux besoins des populations ciblées. Les activités à mener dans le cadre de cette composante sont:

Sous-composante 2.1 Améliorer l'inclusion financière à travers le financement des petits exploitants agricoles et de leurs coopératives:

(i) Conduire une étude (recherche action) pour comprendre la stratégie des ménages ciblés, leurs contraintes et leurs besoins; et mettre en place une recherche action pour l'identification, l'étude de faisabilité et le test de nouveaux produits financiers en utilisant une approche participative et inclusive dans un partenariat entre coopératives (bénéficiaires) et EMF avec participation active de ces dernières dans la conception des produits sur base d'une bonne compréhension des besoins de leurs clientèles;

(ii) Renforcer les capacités des EMF par la formation du personnel d'encadrement des EMF à la gestion des risques et la formation des agents de crédit des EMF travaillant dans les chaines de valeurs;

(iii) Mettre à disposition des EMF partenaires des lignes de crédit par le biais de la Banque nationale pour le développement économique (BNDE) pour soutenir d'abord leur implication active dans une situation de liquidité tendue mais surtout pour permettre la construction de relations de confiance entre les EMF, les coopératives et leurs membres.

Sous composante 2.2. Améliorer l'inclusion financière à travers le financement des ménages (AGR) et des jeunes microentrepreneurs:

(i) Développement et diversification de services financiers pour mieux répondre aux besoins exprimés par les groupes cibles visés,

(ii) Diversification des canaux de distribution intégrant les nouvelles technologies telles que le Mobile Banking s'appuyant notamment sur un réseau d'agents tiers disposant de Points de Services (PoS)

Sous composante 2.3. Améliorer l'inclusion financière, par la mise en œuvre d'un modèle de progression, à travers la réduction de l'extrême pauvreté et de la malnutrition chronique:

(i) Ciblage des ménages (régions, communautés, puis ménages),

(ii) Sensibilisation/coaching/mentoring des ménages ciblés et initiation à une activité économique,

(iii) Transfert d'actifs et accès à l'épargne et à un petit crédit.

Composante 3. *Coordination du Projet*. Les activités à mener dans le cadre de cette composante sont:

Sous composante 3.1. Coordination globale du Projet. Cette Sous composante vise la création d'une unité de facilitation et de coordination au niveau central, jouissant d'une autonomie de gestion administrative et financière.

Sous composante 3.2. Suivi-Evaluation, gestion des savoirs et communication. La planification du PAIFAR-B sera assurée sur la base de programmes de travail et de budgets annuels (PTBA) qui seront élaborés de manière participative.

Le système de suivi-évaluation (SE) sera axé sur les résultats et impacts conformément aux directives du FIDA (SYGRI/RIMS). Le système de SE devra s'intégrer dans l'approche programme du FIDA. Il sera harmonisé avec celui des projets et programmes du FIDA actuellement en cours de développement et d'opérationnalisation et qui associe les DPAE.

Le PAIFAR-B contribuera à générer des connaissances et des innovations notamment en rapport avec les mécanismes d'inclusion financière des vulnérables, les produits financiers adaptés aux pauvres du secteur rural et agricole, la rentabilité des filières. Il documentera et répliquera les bonnes pratiques techniques, de gestion et organisationnelles au niveau des bénéficiaires (GSC, coopératives) et des EMF.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. Approche

Le PAIFAR-B adopte une approche holistique visant à assurer l'accès aux services financiers et non financiers, diversifiés, en faveur d'une large gamme d'entreprises agricoles et non agricoles pro-pauvres potentielles qui pourraient émerger dans toutes les provinces rurales du pays mais prioritairement dans les zones d'intervention des projets du FIDA au Burundi. Le PAIFAR-B sera exécuté selon l'approche programme initiée avec les programmes PRODEFI, PNSADR-IM et PAIVA-B et va s'articuler à ces programmes.

B. Cadre organisationnel

Le Ministère de tutelle sera le Ministère des Finances, du Budget et de la Privatisation et par délégation, le Ministère de l'Agriculture et de l'Elevage sera le maître d'ouvrage du PAIFAR-B. L'exécution du Projet sera confiée à l'UFCP qui comprendra une unité technique financière responsable de la gestion des demandes de financement des bénéficiaires et de la gestion des dossiers des EMF sélectionnés pour la redistribution des fonds. Ce dispositif est une réponse pragmatique au contexte du pays et s'appuie sur les leçons tirées par le FIDA dans ses partenariats avec les différents ministères.

Un Comité de Pilotage (CP) et un Sous-Comité Technique (SCT) auront les responsabilités d'orientation et de contrôle du PAIFAR-B dans son ensemble.

Le Comité de Pilotage sera le niveau de concertation politique du Projet. Il sera présidé par le Ministère de tutelle et comprendra les représentants du Ministère de l'Agriculture et de l'Elevage, du Ministère du Développement Communal, du Ministère de la Jeunesse, des Sports et de la Culture, du Ministère de l'Intérieur, de la Banque Centrale, des représentants de la BNDE en tant qu'observateur. Le secrétariat sera assuré par le Coordonnateur du PAIFAR-B. Il informera le Gouvernement sur la mise en œuvre du Projet et son administration générale. Il aura pour mandat d'instruire les orientations générales pour le pilotage et la coordination du Projet. Il se réunira au démarrage du Projet, à la mi-parcours et à l'achèvement.

Le Sous-Comité Technique (SCT) sera présidé par le MINAGRIE et sera composé des représentants du MINAGRIE, du Ministère des Finances, du Budget et de la Privatisation, de la BRB, des Gouverneurs des Provinces de la zone d'intervention, des banques commerciales, des EMF, des Coopératives/OP crées au sein des projets techniques du FIDA et des Directions provinciales de l'agriculture et de l'élevage (DPAE). Le SCT aura pour responsabilité de vérifier globalement et régulièrement que le PAIFAR-B œuvre et prend toutes dispositions pour l'atteinte des objectifs et proposera au besoin une réorientation. Il supervisera l'état d'avancement du Projet et veillera à l'atteinte de ses objectifs et au respect de sa stratégie d'intervention. Le SCT se réunira quatre fois par an en session ordinaire et au besoin en session extraordinaire.

B.1 Organisation et gestion

Une ordonnance ministérielle précisera le statut de l'UFCP et des coordinations régionales. L'UFCP jouira d'une autonomie de gestion administrative et financière. Le service administratif et financier (SAF) sera composé d'un responsable administratif et financier (RAF) et d'un comptable. Le suivi et la consignation des données techniques du Projet seront assurés par un responsable en suivi évaluation placé au niveau central et qui fera des missions périodiques (trimestrielles) dans les régions afin de s'assurer de la bonne exécution des activités du Projet. Le service technique de finance rurale et agricole sera assuré par un spécialiste et un assistant en microfinance rurale au niveau central assisté par quatre autres spécialistes en microfinance rurale qui seront installés dans les quatre régions de la zone d'intervention du Projet.

Etant donné que le PAIFAR-B s'inscrit dans l'approche programme mise en œuvre par le FIDA, il sera s'articulé avec les autres coordinations existantes. Ainsi le dispositif de gestion mise en place ne prévoit pas de cellule de passation de marchés. Cette fonction sera déléguée aux coordinations des programmes PRODEFI II et/ou PNSADR-IM. De même, il n'est pas prévu de personnel administratif et financier additionnel au niveau régional.

Sur la base d'une évaluation qui sera effectuée au cours de la mise en œuvre du PAIFAR-B, la structure du projet pourrait au besoin être modifiée

B.2 Gestion comptable

La gestion comptable du Projet sera assurée par un service administratif et financier léger doté du même logiciel de gestion comptable intégré TOM2PRO modèle multi-sites comme dans les autres projets et programmes du portefeuille. Ce logiciel permettra de couvrir tous les aspects financiers à savoir la comptabilité générale, la comptabilité analytique et budgétaire selon plusieurs axes, l'élaboration des états financiers spécifiques, périodiques et de synthèses.

L'UFCP sera responsable et redevable auprès du Gouvernement et du FIDA de l'utilisation des ressources du Projet en conformité avec les accords du financement du FIDA. Le système comptable sera compatible avec les normes et principes comptables internationalement admis ainsi qu'avec les normes préconisées par le Gouvernement du Burundi. L'UFCP établira des situations financières et comptables trimestrielles qu'elle transmettra régulièrement au Gouvernement et au FIDA. Elle préparera pour chaque exercice fiscal les états financiers consolidés des opérations, des ressources et des dépenses relatives au Projet.

La gestion du fonds sera assurée par la BNDE en collaboration avec l'unité technique financière de l'UFCP. Une évaluation des résultats de la BNDE sera effectuée annuellement afin de s'assurer que les objectifs fixés ont bien été atteints. Sur la base des résultats de l'évaluation, le SCT prendra des décisions de continuer la gestion du fonds de refinancement des EMF avec la BNDE ou d'élargir l'activité de refinancement à d'autres banques commerciales.

Le SCT déterminera les orientations générales, les règles et limites d'utilisation des fonds. Il supervisera par le bais de la cellule technique de l'UFCP, la BNDE qui sera le gestionnaire des fonds de refinancements. Les mécanismes sont définis à 3 niveaux:

a) Un accord subsidiaire sera signé entre le Ministère des Finances, du Budget et de la Privatisation et la BNDE aux termes duquel l'UFCP sera autorisé à signer une convention avec la BNDE. La BNDE gérera les fonds de façon à en assurer la pérennité. Les fonds déposés au niveau de la BNDE ne seront pas rémunérés par celle-ci. Cependant la BNDE s'engagera formellement à refinancer les EMF à un taux favorable.

b) La BNDE sera chargée de débloquer les lignes de crédit après analyse des dossiers des EMF désireuses de financer la population cible selon ses propres directives et diligences. Le déblocage se fera par tranches correspondant à des cycles annuels et /ou selon le besoin des EMF. Les EMF accéderont aux lignes de crédit par le biais de la BNDE qui sera responsable de l'étude et approbation de leurs dossiers au début de chaque année et pour un montant global pouvant couvrir toute l'année et si nécessaire pour les cycles liés aux investissements à moyen terme.

c) Les EMF désireux de financer la population cible seront présélectionnés sur la base d'un cahier de charges. Ceux-ci seront dirigés vers la BNDE qui finalisera l'étude des dossiers. Les EMF seront responsables du financement et de la supervision in fine, des recouvrements de 2ème niveau et de la gestion des risques au niveau des bénéficiaires. Ces EMF devront disposer de tous les outils et de l'expertise nécessaires dans la gestion du refinancement. Ils doivent être éligibles selon les critères de la BRB et de la BNDE. La BNDE et les EMF informeront régulièrement l'UCFP sur les activités de refinancements et les performances des EMF d'une part et de la population cible (Coopératives, Groupe de Caution Solidaire et jeunes entrepreneurs) d'autres parts. Les EMF refinanceront la population moyennant une rémunération selon

les modalités convenues avec la BNDE et l'UFCP. Les EMF désireux de bénéficier du fonds de refinancement du FIDA, doivent s'engager dans les conventions à afficher les méthodes de calcul des taux d'intérêt appliqués.

B.3 Passation de marchés

Les travaux et fournitures ainsi que les services d'expertise spécialisés ou de consultants nécessaires à la mise en œuvre du Projet et devant être financés au moyen de l'Accord de financement seront livrés conformément au code de passation des marchés en vigueur au Burundi sauf dans les cas suivants: (i) achat de véhicules supplémentaires par l'intermédiaire d'un organisme spécialisé des Nations Unies et (ii) utilisation d'une consultation internationale restreinte pour la fourniture de compléments aux logiciels comptables et de suivi/évaluation et le système comptable et le logiciel de suivi des EMF.

Un plan de passation de marchés basé sur le PTBA sera élaboré chaque année au niveau national et au niveau régional. Ce plan spécifie les méthodes de passation, les coûts estimatifs, l'échéancier, etc. Etant donné que le Projet s'insère dans la logique de l'approche programme, le processus de passation des marchés du PAIFAR-B sera assuré par le Groupe Commun de Passation de Marchés (GCPM) siégeant, déjà, au niveau des UFCP des programmes existants (PRODEFI II ou PNSADR-IM). Il aura la responsabilité de conduire toutes les opérations de passation de marchés/contractualisation en relation avec les responsables de composantes chargés d'élaborer les cahiers de charges techniques.

B.4 Gouvernance

Pour appliquer les principes de bonne gouvernance et de transparence à la mise en œuvre du Projet, les collectivités territoriales décentralisées prendront part au processus de planification et participeront également au suivi des réalisations.

C. Supervision

La supervision du Projet sera assurée conjointement par le FIDA et le Gouvernement, sous forme de missions de supervision semestrielles sur les trois premières années et par la suite à une supervision annuelle. Tous les ministères concernés seront associés aux missions de supervision. A celles-ci s'ajouteront des missions d'appui à la mise en œuvre en fonction du déroulement des activités. En outre, quatre missions d'audit interne seront organisées chaque année au niveau central et régional.

D. Planification, suivi-évaluation, apprentissage et gestion des savoirs

D.1 Planification

A l'instar des autres projets du Programme FIDA, le PAIFAR-B sera exécuté sur la base du PTBA qui seront élaborés de manière ascendante et participative. Le PTBA sera consolidé par l'Unité de facilitation et de coordination du Projet sur base des propositions des unités régionales de coordination, préparées en étroite collaboration avec les directions provinciales de l'agriculture et de l'élevage (DPAE), l'administration locale et les représentants des communautés. Le PTBA sera soumis au Sous- Comité Technique pour validation et au Comité de Pilotage pour adoption avant d'être envoyé au FIDA pour avis de non objection. L'approche de mise en œuvre sera flexible permettant une révision semestrielle éventuelle du PTBA au cours de l'exercice budgétaire.

D.2 Suivi-évaluation

Le système de suivi-évaluation (SSE) sera participatif, axé sur les résultats et impacts conformément aux directives du FIDA (SYGRI/RIMS). Le SSE doit être opérationnel et performant. Il permettra de rendre compte de l'utilisation des ressources, de mesurer à tout moment les progrès réalisés dans la mise en œuvre du Projet, de déterminer et d'évaluer les résultats obtenus et les impacts ainsi que leur appréciation par les bénéficiaires. Le SSE devra s'intégrer dans l'approche programme du FIDA et sera harmonisé avec celui des projets et programmes du FIDA qui est maintenant en cours de développement et d'opérationnalisation et qui implique les DPAE. Une assistance technique spécialisée dans l'informatisation des systèmes de suivi-évaluation sera fournie notamment à travers la conception de solutions informatiques simples et adaptées pour assurer cette harmonisation et intégration. Le dispositif de suivi-évaluation et les modalités de sa mise en œuvre seront décrits de manière détaillée et complète dans un manuel de SE.

Le SSE s'appuiera sur: i) un SE interne permanent basé sur la collecte et l'analyse des informations par les groupes cibles, les partenaires concernés et le staff du PAIFAR-B; ii) des données et informations fournies par les EMF; iii) l'organisation des visites et ateliers d'auto-évaluation participative pour faire le point sur les réalisations du PAIFAR-B, discuter des contraintes rencontrées et proposer des solutions; iv) les études thématiques; v) des missions de supervision organisées par le FIDA et le Gouvernement; vi) des évaluations externes (à mi-parcours et en fin de Projet) y compris les enquêtes sur la situation de référence au démarrage du Projet; et vii) une revue à mi-parcours ainsi qu'un rapport d'achèvement.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. *Affectation du produit du don.* a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du don ainsi que le montant du don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégorie		Montant alloué au titre du don du Fonds (exprimé en DTS)	Pourcentage
I.	Équipements et Matériels	375 000	100% HT et Hors Contribution du Gouvernement
II.	Services de consultant	4 020 000	100% HT
III.	Ligne de Crédit	6 840 000	100% HT
IV.	Don et subvention	1 770 000	100% HT
V.	Salaire et indemnités	2 840 000	100% HT
VI.	Fonctionnement	310 000	100% Hors Contribution du Gouvernement
Non alloué		1 795 000	
TOTAL		17 950 000	

b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

La Catégorie I "Matériel et équipement" inclut les véhicules.

La catégorie II "Services de consultant" inclut les études, les formations, l'assistance technique et les contrats de service.

La catégorie III "Ligne de Crédit" inclut un fonds de financement rural et agricole destiné aux EMF et aux banques pour être prêtés aux bénéficiaires du Projet.

La catégorie IV "Don et subvention" est destinée à apporter un appui aux ménages ciblés et les plus vulnérables en vue de leur permettre d'engager une activité économique.

2. *Coûts de démarrage*. Les retraits effectués afin de couvrir les coûts de démarrage pour couvrir les dépenses liés aux Catégories I., II., V. et VI., notamment pour les 4 ateliers de lancement régionaux et national, le recrutement du personnel du Projet, le manuel d'exécution et de suivi-évaluation encourus avant la satisfaction des conditions générales préalables aux retraits ne doivent pas dépasser un montant total équivalant à 70 000 DTS (environ 100 000 USD).

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit du Bénéficiaire de solliciter des retraits du compte du don si le Bénéficiaire n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet:

1. *Recrutement du personnel*. La sélection du personnel du Projet se fera sur une base compétitive par voie d'appel à candidatures publié dans la presse nationale, selon les procédures actuelles du Bénéficiaire, sur la base de contrats dont la durée ne pourra excéder la durée du Projet. Le personnel sera soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat ou à leur affectation en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement du personnel ainsi que la décision de mettre fin à leurs fonctions ou à leur affectation se fera en consultation avec le FIDA. Le Bénéficiaire encouragera les femmes à postuler aux postes techniques à pourvoir dans le cadre du Projet.

2. *Égalité*. Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel du Projet, conformément aux lois en vigueur sur le territoire du Bénéficiaire. Cependant, le Bénéficiaire s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures de femmes à pourvoir dans le cadre du Projet.

Cadre logique

Chaine logique	Indicateurs				Moyens de vérification			Hypothèses/Risque
	Indicateurs	**Référence**	**Mi-parcours**	**Achèvement**	**Source**	**Fréquence**	**Responsabilité**	
Objectif global: Contribuer à la réduction durable de la pauvreté au Burundi	% de réduction du nombre de ruraux vivant en dessous de FBU 3 000 par jour et par personne.	Etude de référence	Etude de référence	Etude de référence	Rapport études d'évaluation d'impact; Revue mi-parcours; Rapport d'achèvement	Mi-parcours et fin de projet	RSE et Coordonnateur	Environnement politique sécuritaire et économique; Synergie avec les projets techniques en cours
Objectifs de développement: renforcer l'inclusion financière des populations rurales (les producteurs, les OP, les plus vulnérables y compris les femmes, les jeunes et les micro-entrepreneurs), agricoles et non agricoles, en comblant les écarts entre la demande et l'offre de services financiers et non financiers	Augmentation des revenus des bénéficiaires	Par rapport à un taux de référence de 3 000 FBU jour et par personne (< USD 2)[1]	3 300 FBU	3 900 FBU	Rapport études d'évaluation d'impact; Revue mi-parcours; Rapport d'achèvement	Mi-parcours et fin de projet	RSE et Coordonnateur	Environnement politique sécuritaire et économique; Synergie avec les projets techniques en cours
Composante 1: Contribuer à l'opérationnalisation de la stratégie nationale d'inclusion financière								
Effet 1: La stratégie nationale d'inclusion financière (SNIF) 2015-2020 est actualisée et opérationnelle	Une nouvelle stratégie d'inclusion financière rurale est élaborée et appliquée pour la période 2021-2025	0	1	1	SNIF 2021-26; Rapport Consultants; Rapport BRB; Rapports projet	2020	BRB, Expert microfinance, Coordonnateur	Environnement politique sécuritaire et économique; Volonté politique de mise à jour et d'application de la SNIF
Produit 1.1.1: La SNIF 2021-2025 tient compte des questions de sauvegarde de l'environnement	Une Procédure de sauvegarde environnementale nationale pour la microfinance existe dans la SNIF	0	1	1		2020	BRB, Expert microfinance, Coordonnateur	Environnement politique sécuritaire et économique; Volonté politique de mise à jour et d'application de la SNIF
Produit 1.2.1 : Un dispositif performant de contrôle et de supervision des EMF partenaires du projet est mis en place	% d'EMF reportant à la BRB à l'échéance prévue	<10%	80%	100%	Rapport Consultant; Rapport BRB; Rapports projet	2020	BRB, Expert microfinance, Coordonnateur	Environnement politique sécuritaire et économique; Adhésion sans faille des EMF au projet
Composante 2: Renforcer l'offre de services financiers en milieu rural pour mieux répondre aux besoins des populations ciblées								
Effet 2: L'inclusion financière des populations ciblées par le projet est effective	Nombre de ménages ruraux ayant accès à des services de crédit (emprunteurs actifs)	< 15 000[2]	> 60 000	> 99 000	Rapports BNDE et EMF ; Rapports projet; Revue mi-parcours; Rapport d'achèvement	Trimestrielle	BNDE, EMF, RAF, RSE, Coordonnateur	Environnement politique sécuritaire et économique; Adhésion sans faille des EMF au projet
	Taux de remboursement global des crédits accordés aux	90%	> 95%	> 97%		Trimestrielle		

[1] Analyse de la Sécurité Alimentaire d'Urgence au Burundi, Mai 2016, PAM.

[2] Mi-2016, le nombre de ménages bénéficiaires est de 12 000 environ (source: projets techniques du FIDA). Il estimé que ce chiffre évoluera à 15 000 au moment du démarrage du PAIFAR-B.

	groupes cibles.							
	Nombre de ménages vulnérables ayant accès à un produit d'épargne rémunéré d'une EMF	0	1 500	2 500		Trimestrielle	EMF, RAF, RSE et Coordonnateur	Environnement politique sécuritaire et économique; Adhésion sans faille des EMF au projet; Synergie avec les projets techniques en cours
Produit 2.1.1: Les EMF ont l'expertise et les moyens (matériels, humains et financiers) pour intervenir dans le secteur agricole et rural	% d'exploitants agricoles/ruraux ciblés financés par les EMF	< 12%	> 50%	> 80%	Rapports EMF; Rapports projets FIDA	Trimestrielle	EMF, RAF, RSE, Coordonnateur	Environnement politique sécuritaire et économique ; Adhésion sans faille des EMF au projet; Synergie avec les projets techniques en cours
Produit 2.1.2: La crédibilité financière des coopératives est renforcée	Nombre de coopératives financées par les EMF et/ou banques	< 30	> 100	> 120				
Produit 2.1.3: Des instruments et des modes de financement rural, agricole et non agricole, mieux adaptés aux micro-enterprises sont mis en œuvre	% de micro-entreprises rurales (agricoles et non agricoles) finançant leurs coûts de fonctionnement.	<10%	>50%	>90%				
	% des crédits ruraux (agricoles et non agricoles) en fonction du portefeuille global.	Etude de référence	> 20%	> 40%				
Produit 2.2: Les EMF ont l'expertise et les moyens (matériels, humains et financiers) pour intervenir auprès des micro-entrepreneurs et des ménages AGR	Nombre de groupes de caution solidaires financés et suivis directement par les EMF	< 250	> 1 400	> 2 100				
Produit 2.3: Un dispositif spécifique d'accompagnement/soutien (modèle de progression) est mis en place pour les populations les plus vulnérables	Nombre de ménages ruraux ayant bénéficié du modèle de progression	0	5 000	5 000	Rapports EMF; Rapports projets FIDA		EMF/RAF/RSE/ Coordonnateur/Expert en modèle de progression	